الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية

التخصص : التحليل الإقتصادي والإستشراف

العنـوان :

أثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية

الجزائر أ نموذجا دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2016)

مقدمة من طرف الطالبين :

بن رحمة محمد الهادي

-سنوسي سماعين

تحت إشراف الدكتور : -

عدالة العجال

أعضاء لجنة المناقشة :

❖ د. بلقاسم أمحمد	أستاذ محاضر -أ- جامعة مستغانم	رئيسا
❖ د.عدالة العجال	أستاذ محاضر -أ- جامعة مستغانم	مشرفا
❖ د.طهرات عمار	أستاذ محاضر -أ- جامعة شلف	مناقشا

السنة الجامعية : 2019 - 2020

شكر و تقدير

أرفع شكري بداية وختاما لله عز وجل على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل فالحمد لله حمدا كثيرا مباركا.

وبعد شكر لله أتقدم بالامتنان والتقدير إلى أستاذي الذي أحترمه كثيرا "**الدكتور: عدالة العجال**" وأشكره على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى كل ما قدمه لي من تصويبات وتوجيهات، فلا أملك له جزاء بل أحر الشكر والثناء.

كما نشكر كل الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إهـــــداء

قال تعالى:"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر إحداهما أوكلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما وأخفض جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها وأقترن رضاها برضا الرحمن وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق

"**والدتي** حفظها الله وبارك في عمرها"

والى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة

"**والدي** حفظه الله وبارك في عمره"

وإلى أخواتي وزوج أختي طاهري أمين وأبنائهم شيماء سولاف ريتاج و حبيب محمد"، وإلى كل أفراد عائلة بن رحمة وبن علو و طاهري.

و إلى أختي الحبيبة فطيمة وخالي محمد رحمهم الله ورزقهم جنة الفردوس

إلى أعز أصدقائي الذين تقاسمت معهم مشواري الدراسي أخص بالذكر أسامة ممو وخاله أحمد .

بن رحمة محمد الهادي

إهـــــداء

قال تعالى:"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر إحداهما أوكلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما وأخفض جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها وأقترن رضاها برضا الرحمن وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق

"**والدتي** حفظها الله وبارك في عمرها"

والى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة

"**والدي** حفظه الله وبارك في عمره"

وإلى أخواتي و أخواني وزوج أختي، وإلى كل أفراد عائلة سنوسي

والى رفيقة دربي زوجتي العزيزة وابنائي حفظهم الله

و إلى أعز أصدقائي وزملائي الذين تقاسمت معهم مشواري الدراسي .

سنوسي سماعين

فهرس المحتويات :

المحتويات	الصفحة
الشكر والتقدير	***02***
الإهداء	***03***
قائمة الجداول	***07***
قائمة الأشكال	***08***
فهرس الرموز و المختصرات	***09***
المقدمة العامة	***10***
الفصل الأول : الأسس النظرية لسعر الصرف و التجارة الخارجية.	***14***
تمهيد	***15***
المبحث الأول : الإطار النظري لسعر الصرف و التجارة الخارجية.	***16***
المطلب الأول : ماهي سعر الصرف ؟	***16***
الفرع الأول : مفهوم سعر الصرف , أنواعه , و أهم وظائفه.	***16***
الفرع الثاني: كيفية تأثير سعر الصرف على الإقتصاد؟	***19***
الفرع الثالث: أنظمة و نظريات سعر الصرف .	***21***
الفرع الرابع : العوامل المؤثرة في سعر الصرف و مخاطره.	***26***
الفرع الخامس : سوق الصرف الأجنبي.	***27***
الفرع السادس : المتعاملون في أسواق الصرف	***31***
المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية.	***32***
الفرع الأول : مفهوم التجارة الخارجية.	***32***
الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	***33***
الفرع الثالث: سياسة التجارة الخارجية.	***39***
المطلب الثالث : علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية في الجزائر.	***42***
الفرع الأول : تطور التجارة الخارجية في الجزائر .	***42***
الفرع الثاني: ثأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات.	***42***
الفرع الثالث: ثأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات.	***43***
الفرع الرابع :تكاليف عدم إستقرار في سياسة سعر الصرف.	***45***
المبحث الثاني: الدراسات سابقة	***46***
المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية	***46***
الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية	***46***

فهرس المحتويات :

المطلب الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة	***46***
الفرع الأول :الدراسات باللغة العربية	***47***
خلاصة الفصل الأول	***48***
الفصل الثاني : الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2000-2016)	***49***
تمهيد	***50***
المبحث الأول : طريقة الدراسة	***51***
المطلب الأول : طريقة الدراسة	***51***
الفرع الأول : النماذج القياسية المقدرة	*51*
الفرع الثاني :تعريف متغيرات النماذج القياسية	*52*
الفرع الثالث: مصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية	*54*
المبحث الثاني: عرض و مناقشة النتائج	*54*
المطلب الأول : نتائج الدراسة التطبيقية	*56*
الفرع الأول : دراسة وصفية لبيانات السلسلة المختارة	*58*
الفرع الثاني :نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على الصادرات	*58*
الفرع الثالث :نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على الواردات	*59*
المطلب الثاني: تحليل و مناقشة النتائج	*61*
خلاصة الفصل الثاني	*62*
الخاتمة	*63*
قائمة المراجع	*67*
الملاحق	*70*
الملخص	*73*

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول (2-1)	جدول مصادر متغيرات الدراسة	54
جدول (2-2)	جدول الإحصائيات الوصفية للمتغيرات	56
جدول (2-3)	جدول نتائج تقدير النموذج الأول لسعر الصرف على الصادرات	57
جدول (2-4)	جدول نتائج تقدير النموذج الثاني لسعر الصرف على الواردات	59

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل(2-1)	رسم بياني من مخرجات EVIEWS لتطور سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري	55
الشكل(2-2)	منحنى القيم المقدرة و الفعلية لنموذج الصادرات (2000-2016)	58
الشكل(2-3)	منحنى القيم المقدرة و الفعلية لنموذج الواردات (2000-2016)	61

فهرس الرموز و المختصرات :

X	قيمة سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار
OPEC	منظمة الدول المصدرة للبترول
PP	أسعار النفط
GDP	الناتج الإجمالي المحلي
ONS	الديوان الوطني للإحصاء

المقـدمـة العـامة

لقد أدى تطور العلاقات الإقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول و إتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية, وبالتالي على وضعية الميزان التجاري للدولة, حيث تعتبر سياية سعر الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية و توسع الأسواق الدولية بإعتبارها وسيلة ربط بين إقتصاديات مختلف دول العالم .

تعاني الجزائر من عجز في ميزان مدفوعاتها و ذلك بسبب كبر حجم الواردات فيها بالنسبة للصادرات و كذا بسبب تذبذبات أسعار الصرف الأجنبية, حبث تِؤثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري للدولة, و إرتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي إلى إرتفاع الأسعار النسبية لسلعها المحلية الأمر الذي يؤدي لإرتفاع أسعار صادراتها قياسا بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية , كما يؤدي إرتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية إلى إرتفاع أسعار الواردات مقابل إنخفاض الصادرات و هذا يفضي إلى إختلال شروط التبادل التجاري وذلك بسبب إعتماد واردات تلك الدول على السلع الإستهلاكية التي لا يتوفر بديل محلي لها , الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو في تلك الدول.

مشكلة الدراسة :

و مما سبق يمكن التوصل إلى تحديد إشكالية الدراسة كالتالي :

مامدى أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية :

1- ما المقصود بسعر الصرف و التجارة الخارجية ؟
2- ماهو أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري ؟
3- ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)؟

الفرضيات :

من أجل الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الأساسية تم الإستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية في محاولة لإثبات صحتها من خطئها و هي كالتالي:

1- يعد سعر الصرف هو ذلك السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بعملة أخرى في نطاق التجارة الخارجية و التي تعرف على أنها مبادلات تجارية تتمثل في سلع ,خدمات ورؤوس أموال.
2- تؤدي تقلبات سعر الصرف إلى زيادة الناتج المحلي وذلك من خلال تأثيره على الصادرات في قطاع المحروقات و الواردات, في حين يؤدي إنخفاض سعر العملة الوطنية إلى زيادة الصادرات و إنخفاض الواردات بسبب إرتفاع أسعارها في الأسواق الداخلية .
3- يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف إلى إجراء تحسينات وكذا إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وعلاج مختلف إختلالاته.

مبررات إختيار الموضوع :

1- توفر الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الوطن العربي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة كوننا معنيون بالتقلبات في أسعار العملات على مستوى العالم و التي تلعب دورا مهما في قطاع التجارة الخارجية في الوطن العربي.
2- الرغبة في التعرف و التحكم على التقنيات القياسية و الإحصائية.
3- التعرف على كيفية إدماج النماذج الإحصائية القياسية .
4- يندرج هذا الموضوع ضمن التخصص.

أهداف الدراسة و أهميتها :

أولا : أهداف الدراسة :

- تسليط الضوء على العلاقة النظرية لسعر الصرف و التجارة الخارجية .
- معرفة أسباب أثر سعر الصرف على الصادرات و الواردات .
- محاولة دراسة سلوك سعر الصرف على توازن التجارة الخارجية .

ثانيا : أهمية الدراسة :

- بيان الآثار الإقتصادية لسعر الصرف على التجارة الخارجية .
- توضيح مدى تأثير سعر الصرف في ظل غياب سياسة مالية فعالة في الجزائر.
- كثرة الدراسات التي تناولت تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية

حدود الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية , وقد حددت هذه الدراسة في إطار مكاني يخص الإقتصاد الجزائري أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة من (2000-2016) حيث إعتمدت هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الإنفتاح على إقتصاد السوق و الإندماج في الإقتصاد العالمي و كذا تماشيا مع الإصلاحات المالية و المصرفية التي عرفها الإقتصاد الوطني.

منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

تعددت المناهج المعتمدة في الدراسة للوصول إلى إجابة على المشكلة المطروحة فاستخدم المنهج التحليلي الوصفي و القياسي و ذلك إعتمادا على المراجع المتخصصة و التقارير و الإحصائيات من الجهات المختصة.

هيكل البحث:

سعيا لإنجاز البحث و الإجابة على المشكلة , تم تقسيم البحث إلى فصلين :

خصص الفصل الأول للجانب النظري لسعر الصرف و التجارة الخارجية و ذلك من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع, كما خصص الفصل الثاني لدراسة قياسية لحالة الجزائر , إذ تم من خلالها إختبار الفرضيات .

الفصل الأول : الأسس النظرية لسعر الصرف و التجارة الخارجية حيث تم تقسيمه إلى مبحثين , المبحث الأول خصص لإبراز الإطار النظري لسعر الصرف و التجارة الخارجية الذي يتفرع الى ثلاث مطالب تناول الأول مدخل حول سعر الصرف أما الثاني فتطرق إلى مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية أما المطلب الثالث فضم العلاقة بين سعر الصرف و التجارة الخارجية في الجزائر .

أما المبحث الثاني خصص للدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع الدراسة يتم التطرق في هذا المبحث إلى مطلب واحد وهو الدراسات باللغة العربية.

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2000-2016) و الذي تم تقسيمه إلى مبحثين , المبحث الأول حددت فيه طريقة الدراسة المستخدمة الذي يتكون من مطلب واحد يتم التطرق فيه إلى طريقة الدراسة , أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها و ينقسم إلى مطلبين , المطلب الأول تم تحديد نتائج دراسة التطبيقية و تحليلها و المطلب الثاني يتضمن مناقشة الدراسة و النتائج.

الفصل الأول

الأسس النظرية لسعر الصرف و التجارة الخارجية

تمهيد :

يؤدي الإرتفاع و الإنخفاض في سعر الصرف إلى التأثير على الإقتصاد ككل , بما فيه الميزان التجاري و ميزان المدفوعات, وكذا تنشيط التجارة الخارجية , بالإضافة إلى المرور على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع و محاولة معرفة العلاقة بينهما و ما ميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات .

- ✓ **المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و التجارة الخارجية .**
- ✓ **المبحث الثاني: الدراسات السابقة.**

✓ المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و التجارة الخارجية .

المطلب الأول: ماهي سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أهم المعايير التي تقوم عليها التجارة الخارجية حبث تظهر هنا ضرورة إستعمال العملات الأجنبية عند القيام بالمبادلات التجارية الخارجية, فيحتاج كل بلد إلى عملة البلد الآخر لتسديد قيمة السلع المستوردة.

الفرع الأول : مفهوم سعر الصرف و أنواعه و أهم وظائفه

أولا: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بأخرى بمعنى آخر قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدرة بوحدات العملة المحلية.[1]

نستنتج من خلال هذا التعريف أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية , فإقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية.

كما يعرف على أنه أداة ربط بين الإقتصاد المفتوح و باقي إقتصاديات العالم, من خلال التكاليف و الأسعار الدولية لتسهيل المعاملات الدولية المختلفة و طرق تسويقها.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف سعر الصرف على أنه المعدل الذي يتم من خلاله مبادلة عملة أجنبية بعملة محلية من أجل ربط إقتصاديات العالم.

ثانيا :أنواع سعر الصرف

أ- سعر الصرف الإسمي :

يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية, ويمكن أن يعكس هذا التعريف حساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية .و

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص246.

[2] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،2015/2014، ص4.

المقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الإسمي ,أي سعر العملة الجاري و الذي لا يأخذ بعين الإعتبار قوتها الشرائية من سلع و خدمات ما بين البلدين .[1]

ب- سعر الصرف الحقيقي :

إن الشخص أو الشركة التي ترغب في شراء عملة أخرى تركز على ما يمكنها أن تشتريه بها, و هنا نصل إلى ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي فهو يبين لنا كيف نستطيع أن نقيم قيمة سلعة في بلد معين مقارنة بقيمة سلعة أخرى في بلد ثاني , و بمعنى آخر يبين لنا عدد الوحدات اللازمة من السلعة الأجنبية من أجل شراء وحدة واحدة من السلعة المحلية و بالتالي فهو يعكس لنا القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية,و المعادلة التالية تبين لنا كيفية تحديد سعر الصرف الحقيقي:

$$Er=e\ p/p^*$$

Er : سعر الصرف الحقيقي

E : سعر الصرف الإسمي

P : سعر السلعة بالعملة المحلية

*p: سعر السلعة بالعملة الأجنبية

و عليه فإن سعر الصرف الحقيقي يعكس لنا الفرق بين القوة الشرائية في البلد المحلي و القوة الشرائية في البلد الأجنبي[2].

ج- سعر الصرف الفعلي :

إن لأي دولة علاقة تجارية مع عدة دول و في هذه الحالة يتم الإعتماد على سلة من العملات أي تعدد أسعار الصرف, وبالتالي فلابد من معرفة تطور العملة الوطنية بدلالة العملات الأخرى فعلية نقوم بحساب متوسط أسعار صرف هذه العملات, و هو ما يعرف بسعر الصرف الفعلي. و بالتالي فسعر الصرف الفعلي يعبر عن متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة, و منه مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية , وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى.

---

[1] بالقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى قضايا التنمية في الأقطار العربية**، الكويت، العدد23،نوفمبر2003،ص 5.

[2] حمدات عمر، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر**، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2011/2010 ، ص4.

د- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

بإعتبار أن سعر الصرف الفعلي هو إسمي , وذلك لأنه يقيس متوسط أسعار صرف ثنائية و لكي يكون هذا المؤشر ذو دلالة لابد من الإعتماد على سعر الصرف الفعلي الحقيقي, و الذي هو عبارة عن متوسط أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد و شركائه التجاريين , و بإعتباره متوسط أسعار فقد يكون متوازن.

هـ- سعر الصرف الحقيقي التوازني :

يعرف على أنه السعر النسبي للسع القابلة للتداول التجاري مقابل السلع غير القابلة للتداول التجاري الذي يترتب عليه تحديد التوازن الداخلي و التوازن الخارجي .

ثالثا : أهم وظائف سعر الصرف:

يمارس سعر الصرف عدة وظائف نوجزها فيما يلي :

أ- وظيفة قياسية : يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار العالمية و المحلية , فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار السوق العالمية.

ب- وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة بهدف تشجيع الصادرات, ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية يمكن توفيرها عن طريق الإستيرادات بسعر أقل من الداخل حيث تتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف .[1]

كما أنه من الممكن إتباع سياسة معينة لسعر الصرف تشجع على توفير و تأمين إستيرادات معينة ذات أهمية للإقتصاد الوطني , وذلك هن طريق إتباع أسعار صرف ملائمة تعمل على تشجيع إستيرادات معينة و بالعكس حيث من الممكن عرقلة إستيرادات غير مرغوب فيها بواسطة سياسة سعر الصرف .

ج- وظيفة توزيعية : إن سعر الصرف يعمل على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية من خلال توزيع الثروات الوطنية عن طريق التبادل التجاري , إن هذه الوظيفة

[1] درقال يمينة، **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص8.

التوزيعية التي يمارسها سعر الصرف يمكن أن تنعكس في حالة رفع القيمة الخارجية لعملة بلد من البلدان , إذ أن ذلك يجعل البلدان المستوردة تدفع زيادة على الإستيرادات توازي نسبة رفع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر للبضاعة , كما أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤثر سلبا على حصيلة العملات المتحققة في ذلك البلد من قبل البلدان الأخرى في حالة تصديره هذه الأخيرة منتجاتها إلى البلد الأول .[1]

الفرع الثاني : كيفية تأثير سعر الصرف على الإقتصاد :

يؤثر سعر الصرف على الاقتصاد في حالتين الارتفاع والانخفاض، وإن آثار الحالتين يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية، وكما يأتي:

في حالة الارتفاع:

إن ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري على سبيل المثال مقابل الدولار الأمريكي، هذا الارتفاع في سعر الصرف سيجعل المنتجات الأمريكية أرخص نسبياً مقارنة بالمنتجات الجزائرية، هذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الأمريكية مقابل انخفاض الطلب على المنتجات الجزائرية، لأنها أصبحت أرخص من المنتجات الجزائرية، وهذا ما يعني إن المنتجات الأمريكية اكتسبت القدرة التنافسية.

وإن عدم قدرة المنتجات الجزائرية على منافسة المنتجات الأمريكية بفعل ارتفاع سعر الصراف للدينار الجزائري مقابل الدولار سيدفع إلى تصفية المصانع والشركات التي تضم الكثير من الأيدي العاملة، ومن ثم زيادة البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي، وفي الوقت ذاته إن زيادة الطلب على المنتجات الأمريكية يعني زيادة الاستيرادات مقابل ضعف التصدير، هذا سيولد المزيد من الطلب على الدولار الأمريكي لتلبية الاستيرادات من المنتجات الأمريكية، وهذا ما يزيد من سوء الأمر وارتفاع سعر الصرف بشكل أكبر وانخفاض العملية المحلية وارتفاع أسعار السلع المحلية مرةً أخرى، وتدهور الاقتصاد أخيراً.

كما أن ارتفاع سعر الصرف للدينار الجزائري له آثار إيجابية خصوصاً إذا كان البلد في بدايات تحقيق التنمية الاقتصادية وليس لديه منتجات يسعى لتصديرها حتى تتأثر بارتفاع سعر صرف عملته، إذ إن ارتفاع سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، يجعل

[1] درقال يمينة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

استيرادات البلد لكل مستلزمات التنمية الاقتصادية من آلات ومكائن وخبراء...إلخ من الخارج أرخص، فتكون عملية تحقيق التنمية الاقتصادية أيسر وأسهل.

في حالة الانخفاض :

وكما ذكرنا سابقاً إن انخفاض سعر صرف لعملة بلد ما ليس بالضرورة أن تشير إلى ضعف الاقتصاد، وعلى هذا الأساس فمن الممكن إن تقوم دولة ما بتخفيض سعر صرف عملتها لأسباب تتعلق في زيادة النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي، حيث إن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى جعل المنتجات المحلية أرخص نسبياً من المنتجات الأجنبية، فيزداد الطلب المحلي على المنتجات المحلية وهذا يشجع المنتجون على زيادة إنتاجها، كما إن انخفاض أسعار المنتجات المحلية مقارنةً بالسلع الأجنبية سيزيد من الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، وهذا ما يدفع بالمنتجين إلى التوسع أكثر، وهذا التوسع يزيد من الطلب على عناصر الإنتاج فتنخفض البطالة، وان انخفاض سعر الصرف للسلع المحلية وزيادة الطلب عليها من الخارج يعني زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي وزيادة التصدير وتحسن ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطي النقدي.

وفي ظل العولمة وعدم وجود اقتصاد يتوفر فيه كل المنتجات أو لا تستطيع أنتاجها بالشكل الأكفأ والأنسب، ستلجأ حتى الدول صاحبة الاقتصادات المتينة إلى الاستيرادات وبالتأكيد إن استيرادها يكون أنسب عندما يكون سعر صرف عملتها أعلى مقارنة بالعملة الأجنبية، لان الكميات المستوردة في ظل ارتفاع سعر صرف عملة الدولة ستكون أكبر، بسبب انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية.

وبناء على ما سبق، فالبلد الذي يريد إن يبني اقتصاداً متيناً في هذا البناء كلما يكون سعر الصرف مرتفعاً يكون هو الأفضل لان ذلك سيؤدي إلى انخفاض استيراد مستلزمات التنمية الاقتصادية اللازم توفرها لبناء اقتصاد متين، وينبغي الأخذ بعين الاعتبار إذا كان هذا البلد منتجات يرغب بتصديرها للخارج، لان إذا كان لديه منتجات يرغب بتصديرها للخارج فلا يستطيع تصديرها لأنه أسعارها أعلى من أسعار السلع الأجنبية بحكم ارتفاع أسعار الصرف.

وبالمقابل إذا كان البلد قد بلغ تجاوز تحقيق التنمية الاقتصادية ويسعى للدخول الى الاقتصاد لعالمي فلا بد إن يسعى إلى تخفيض سعر الصرف حتى تكون أسعار منتجاته أرخص نسبياً مقارنة بالسلع الأجنبية بحكم انخفاض أسعار صرف عملته.

الفرع الثالث : أنظمة و نظريات سعر الصرف :

أولا : أنظمة سعر الصرف :

أ- **نظام ثبات الصرف** : ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب على شكل مسكوكات ذهبية أواخر القرن 19 و حتى قيام الحرب العالمية الأولى , حيث تميزت عملات الدول في ظل نظام الذهب بثبات نسب مبادلاتها ببعضها البعض. أي أن أسعار الصرف بينها تكون على جانب من الثبات و الإستقرار .

تعتمد الدولة على قاعدة الذهب إذا ربطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب , و يترتب على إحتفاظ كدولة بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني تحقيق سعر ثابت للعملات المختلفة ببعظها البعض و مع ذلك يشترط ثبات سعر الصرف شرطين هما :

- أن يكون سعر شراء و بيع الذهب واحدا في كل دولة.
- أن تكون إنتقالات الذهب عديمة النفقة.[1]

ب- **نظام سعر الصرف المرن** : يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفق لقوى الطلب و العرض كأنه سلعة أخرى و عمليا لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو معيار دولي كالذهب.[2]

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 85.
[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص91.

و ينقسم إلى أنواع :

1- **التعويم الموجه (المدار) :** في هذا النظام تحاول السلطات النقدية الحفاظ على سعر صرف مستقر بالرقابة الشديدة أو التحكم في حركات سعر الصرف بدون الإلتزام بقيمة أو مسار محدد سابق .

2- **التعويم الحر :** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا أو هبوطا حسب قوة السوق ويسمح التقويم للسياسات الإقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة و مثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تتشكل قيدا.

3- **نظام سعر الصرف المختلط :** في هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابتة و معومة أي الجمع بين خاصية التثبيت و خاصية التعويم و يطبق في مجموعة مثل النظام النقدي الأروبي , حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض و عائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة.

4- **التعويم الغير النظيف :** و يقصد به تدخل السلطات النقدية معتمدة على سعر صرف العملة غير الواقعي و هذا ما يشكل أضرارا بالنسبة للنظام النقدي الدولي .[1]

ج- نظام الرقابة على الصرف :

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظيم التعامل في النقد الأجنبي , و يكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير و إستيراد النقد الأجنبي , بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلقة إنما بقواعد و شروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض و الطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على إستقرار أسعار الصرف.

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية.[2]

ثانيا : نظريات سعر الصرف :

[1] بغداد زيان، **تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية**، أطروحة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 24،25.
[2] دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 19.

أ- نظرية تعادل القوة الشرائية :

يرجع الفضل في صياغة هذه المقاربة إلى المحاولات التي قام بها العالم السويدي (Cassel gustav) الذي يقول " أن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة تتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لقدرتها في الأسواق الخارجية, أي سعر الصرف التوازني بين عملتين عبر الزمن يبقى في مستوى يسمح بتساوي القوى الشرائية في الدولتين ". فالسعر التوازني الذي يستقر عنده الصرف في زمن معين يعني تساوي القوى الشرائية في العملتين .

ولنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان :

1- الصورة المطلقة لتعادل القوة الشرائية : تفيد هذه الصورة أن سعر الصرف التعادلي لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار , بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر و يعبر عنها بالعلاقة البسيطة التالية:

سعر الصرف= المستوى العام للأسعار المحلية / المستوى العام للأسعار الأجنبية.

2- الصورة النسبية لتعادل القوة الشرائية : تم إشتقاق هذه الصورة إنطلاقا من الصورة المطلقة , إذ تتغير الأسعار نسبيا في نفس الفترة مع الأخذ بعين الإعتبار معدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف , حبث أن إرتفاع معدلات التضخم يعني إنخفاض الطلب على المنتجات الدولية المعينة و بالمقابل إزدياد الطلب على منتجات الدول الأخرى و تكون معدلات التضخم فيها أقل نسبيا , وهذا يعني إرتفاع الطلب على عملات هذه الدول و بالتالي إنخفاض سعر الصرف المحلي , وفي هذه الحالة سعر الصرف التوازني الجديد مساو للسعر القديم مضروبا في معامل التضخم في كل من البلدين و يعتبر هذا السعر سعر التعادل الجديد للعملتين,و يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي :[1]

سعر الصرف التوازني = نسبة تغير سعر الصرف X سعر الصرف القديم

علما أن : نسبة تغير الصرف = نسبة التضخم المحلي نسبة التضخم الأجنبي

يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية :

$$X_0/X_1 = \frac{pd_1/pe}{Pd_0/pe_0}$$

[1] بريري محمد الأمين، **الإختيار المثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص 44،45.

X_0 : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 0

X_1 : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 1

Pe_0 : الأسعار الأجنبية في الفترة 0

Pe_1 : الأسعار الأجنبية في الفترة 1

Pd_0 : الأسعار المحلية في الفترة 0

Pd_1 : الأسعار المحلية في الفترة 1[1]

تبين هذه النظرية أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير , كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية.

ب- تعادل نظريات معدلات الفائدة (كينز) :

نظرية تعادل سعر الفائدة قام بصياغتها كينز من خلال قوله (سعر الصرف الآجل يتبع التغيرات في أسعار الفائدة) إن دخول و خروج عملة دولة بالنسبة لعملة دولة أخرى يتحدد من خلال الإختلاف في أسعار الفائدة في السوق النقدي للبلدين.

ج- نظرية الأرصدة :

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف لعملة دولة ما , و خاصة التي تتبع صرف مرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات فإذا حقق ميزان المدفوعاتها عجزا, بمعنى رصيدا سالبا , هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية , مما ينتج عنه إنخفاضا في قيمتها الخارجية , و يحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا و يستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع مارك خلال الحرب العالمية الأولى بحيث أنه رغم الزيادة

[1] بريري محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المعتبرة في كمية النقود المتداولة و سرعة تداولها و إرتفاعها فإن العملة الألمانية لم تتأثر و السبب هو تعادل ميزان المدفوعات.[2]

[2] عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، أطروحة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص 56-58.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف و مخاطره :

أولا : العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف عنصر محوري في إقتصاد المالية الدولية و في الإقتصاد ككل , كما يعتبر العنصر القطب في الفكر المالي الحديث و لكن هناك بعض العوامل التي تؤثر به و هي كالتالي :

أ- **التغير في الميزان التجاري** : أي وضع الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات فإذا تحقق فائض في الحساب الجاري فإن الطلب على العملة يرتفع , أي إذا كان حجم الصادرات أكبر حجم من الواردات للبد فإن سعر صرف العملة يرتفع و ذلك لزيادة الطلب عليها.

ب- **التغير في معدل الفائدة** : يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة النقدية و من ثم ترتفع قيمتها و العكس صحيح .

ت-**التدخلات الحكومية** : تتدخل الحكومة عن طريق البنك المركزي بتدخله في السوق بيعا و شراء حسب ما يوافق السياسة المالية و الإقتصادية.

ث-**التغيرات في معدل التضخم** : إن إرتفاع معدل التضخم للبد يتطلب إتخاد إجراءات نقدية أو مالية بواسطة سلطاتها النقدية , يؤدي التضخم المحلي إلى إنخفاض قيمة العملة في سوق الصرف , أما في حالة الركود فيؤدي إلى إرتفاع قيمة العملة في السوق.[1]

ثانيا : مخاطر سعر الصرف :

أ- **المخاطر المالية** : وهي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف و التي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية , و تنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة و التي تحدث فجأة و بحده في بعض الأحيان و هي من أكثر المخاطر و ضوحا ,وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف .

ب- **مخاطر التمويل** : وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي , فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهضة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة , من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

1- **مخاطر الإئتمان** : تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه , كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد

[1] درقال يمينة، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

الإستحقاق كما في حالات الإفلاس أو كأزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع .

قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها , مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية .

2- **مخاطر الأسعار :** هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية :

- **النوع الأول :** أسعار الفوائد على العملات و هو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون إستحقاق عمليات الإقراض و الإقتراض غير متطابق , و عندما يكون هناك إختلاف في تاريخ حق شراء و بيع العملة في عمليات المقايضة , و تحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة.

- **النوع الثاني :** أسعار العملات الأجنبية و المخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الإحتفاظ بها.[1]

الفرع الخامس : سوق الصرف الأجنبي :

أولا : تعريف سوق الصرف الأجنبي :

يعرف سوق صرف العملات على أنه سوق غير منتظم ليس له مكان محدد يتم فيه التعامل على العملات المختلفة , إذ يجري التعامل من خلال شبكة الإتصالات العالمية , و التجار الأساسيون في ذلك السوق هم عادة البنوك التجارية الكبيرة و البنوك المركزية.[2]

هو السوق الذي تتم على مستواه عمليات الصرف الأجنبي أي بيع و شراء العملات الأجنبية , أي هو المكان الذي يتم فيه التلاقي بين العرض الأجنبي طلبا للعملة الوطنية و الطلب على النقد الأجنبي عرضا للعملات الوطنية.

[1] دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[2] منير ابراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، توزيع منشأة المصاريف، مصر، 1998، ص416.

هذه السوق هي أكثر الأسواق إتحاد و تتوافر لها وسائل فورية بين المركزية الرئيسية أو تتعامل في سلع "دولار....." متطابقة و متماثلة تماما , وهي لا تهتم إلا قليلا بنفقات النقل لأن العمليات عادة ما تتم عن طريق أرصدة البنوك و ليس عن طريق شحن النقود.[1]

ويعرفه (jeanmarc siron) على أنه السوق الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية مقابل عملات وطنية , و إذا تم هذا التبادل في نفس اليوم يسمى "فوري" أما إذا تم الإتفاق على أن يكون الدفع في المستقبل يسمى ب"الصرف الآجل".[2]

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن سوق الصرف يتميز بما يلي :

- يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أدوات الإتصال الحديثة .
- أسواق الصرف تعمل توميا على مدار الساعة , و كلما تطورت شبكات الإتصالات الدولية إنخفضت تكاليف هذه الشبكات ما يؤدي إلى زيادة نشاط أسواق الصرف الأجنبي .
- هو سوق غير منتظم يهذف فيه التناجرون إلى تحقيق الربح عن طريق بيع و شراء العملات .
- هو سوق لا مركزي ليس له مكان معين , و التبادل فيه يكون بشكل يومي .
- هو سوق يتم فيه عمليات تبادل العملات الأجنبية مقابل العملات الوطنية .
- المتعاملون في هذا السوق هم البنوك التجارية , البنك المركزي , المستخدمون التقليديون , و سماسرة الصرف.

ثانيا : العوامل المؤثرة على سعر الصرف في السوق الأجنبي :

أ- العوامل الإقتصادية و السياسية :

- حالة ميزان المدفوعات و الموازنة العامة للبلد, بالإضافة إلى سوق الإستيراد و التصدير.
- القروض الدولية و المساعدات الخارجية , و حركة تحويل رؤوس الأموال للخارج.
- السياسات الضريبية و أسعار الفائدة , و الدورات الإقتصادية .

ب- العوامل الفنية :

- ظروف السوق النقدي و المتعاملين فيه.
- العروض و الطلبات على العملات الأجنبية .

[1] زينب حيسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 80.
[2] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 281.

- التغيرات في أسواق المال الأخرى و في سوق النقد

ثالثا : أنواع الأسواق في الصرف الأجنبي :

أ- أسواق الصرف العاجلة Spot exchange rates : إن هذه السوق تعكس تطورات العملات الصعبة في العالم , كما تمتاز بسهولة التداول و كبر الحجم المالي نسبة إلى حجم المبادلات الكلية في سوق الصرف.

ب-أسواق الصرف الآجلة Forward exchange : يشتري فيه بياع النقد الأجنبي بغرض تسليم مستقبلي عند الأسعار المتفق عليها اليوم , العقد و السعر الآجلان يمكن عادة أن يعاد التفاوض بشأنهما عندما يحين التاريخ.[1]

رابعا : وظائف سوق الصرف الأجنبي :

أ- تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول :

فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من عملة إلى أخرى ومن دولة لأخرى.[2]

ب- تقديم الإئتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية :

و يتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح إئتمان فإنه يكون قد منح إئتمانا لتمويل التجارة الخارجية.

ج - تغطية مخاطر الصرف الأجنبي :

حيث يقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي و القيام بعمليات التغطية .[3]

---

[1] زراقة محمد، **آثار تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016/2015، ص 18.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 249.

الفرع السادس : المتعاملون في أسواق الصرف :

يوجد بسوق الصرف عدد كبير من المتعاملين تختلف دوافعهم , ومن بين هؤلاء : البنوك التجارية , المركزية , السماسرة , الشركات الكبرى , المستثمرون

1- **البنوك المركزية** : تعتبر البنوك المركزية العنصر الأساسي للحفاظ على سياسة نقدية ناجحة لأي بلد , فهي مسؤولة عن تنفيد السياسات النقدية المرسومة و الحفاظ على العرض النقدي في مستوى يتناسق مع حاجة الإقتصاد الوطني.

إن دخول رؤوس الأموال الأجنبية وكذا العملة الوطنية أو خروجها قد يتعارض مع أهداف السياسة النقدية , فدخول رؤوس الأموال طويلة المدى , قد يعمل على الإخلال بالتوازن بين العرض النقدي المتوفر من السلع و الخدمات وبهذا يحدث ضغوط تضخيمية , وفي حالة العكس أي حالة خروج رؤوس الأموال المحلية , من أجل الإستثمار في الخارج فإنها تؤشر على حجم السيولة المحلية و إلحاق الضرر بالإقتصاد الوطني , وبهذا في كلتا الحالتين يتأثر سعر صرف العملة بخروج العملة مما يؤدي إلى خفضه أو رفعه في حالة الزيادة الطلب عليها لدخول رأسمال.

إن تدخل البنك المركزي في سوق الصرف أصبح الآن حياديا بعد أن كان ملزما بذلك و قد جرى تعويم العملات تبعا لكثافة تدخل البنك المركزي وما ترمي إليه من أهداف إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ- **التعويم النظيف** : هذا النوع يكون سعر الصرف فيه حرا بلا قيد , حيث لا يتدخل البنك المركزي فيه , وهو يخضع لعوامل السوق , و الهدف من هدا التعويم هو معرفة القيمة الحقيقية لأسعار صرف عملة البلد المعني.

ب- **التعويم المدار** : تدخل البنك المركزي هنا في سوق الصرف الهدف من وراءه هو الحفاظ على سعر الصرف و الدفاع عنه من موجات المضاربة.

يتميز هذا التعويم بتدخل السلطات للدفاع عن قضية خاسرة أو الحفاظ على سعر صرف غير واقعي أو تحقيق أهداف تضر بنظام النقد الدولي أو العملات الأخرى .

2- **البنوك التجارية** : هي من اهم المتعاملين في سوق الصرف بحكم طبيعة مواردها , تبحث دائما عن توظيف ما لديها في سوق النقد في أصول قصيرة الأجل دائمة الحركة وبهذا تمثل الجزء الأكبر للعمليات المتداولة ويمكن أن نميز ثلاث أنواع من هذه البنوك:

- **النوع الأول** : وهو النوع الذي يسيطر على الأسواق , فهي البنوك على إستعداد دائم لتوفير عروض البيع و الشراء لعدد كبير من العملات الرئيسية , وهي مستعدة دائما إلى تسديد البيع و الشراء بالعروض التي تقدمها .
- **النوع الثاني** :هذا النوع بكثافة في السوق لكن ليس لها تأثير كبير عليه
- **النوع الثالث** : هذا النوع يتكون من البنوك المتوسطة و الصغيرة وهي تمثل الجزء الكبر في السوق , لكن إشتراكها غير إيجابي.

وتتم عمليات الصرف بين البنوك حسب متطورات العصر , فهي مزودة بخدمات الحسابات الإلكترونية التي خففت كثيرا من الأعباء الحسابية وغيرها .

3- **السماسرة** : يعرف السماسرة بأنهم السبب في خلق سيولة السوق , ويمتازون بالسرية التامة فيما يخص المعاملات , وتلجأ البنوك إلى خدماتهم في الأوقات التي لايرغبون فيها الإلتزام بتقديم عروض خاصة في الحالات التي تكون فيها الأسواق مضطربة أو سريعة الحركة.

4- **متعاملون آخرون** :كالشركات متعددة الجنسيات , و كبار رجال الأعمال و الشركات التجارية.

المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية :

تعد التجارة الخارجية من أهم العوامل التي تساهم في خلق الثروة , و هي قائمة بالأساس على مبدأ تبادل المنافع , و تلبية الحاجات الأساسية للأفراد , سوف يتم التطرق إلى التفسيرات الواقعية لأسباب قيام التجارة الخارجية و إبرار أهم النظريات التقليدية و الحديثة التي تقوم عليها .

الفرع الأول : مفهوم التجارة الخارجية :

أولا : تعريف التجارة الخارجية :

تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الإقتصاد التي تخص بدراسة المعاملات الإقتصادية الدولية المتمثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.[1]

كما تعرف التجارة الخارجية على أنها حصيلة توسع عمليات التبادل الإقتصادي في المجتمع البشري , التي نتجت عن إتساع رقعة سوق التبادل الإقتصادي الجغرافي , بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة تضم مجتمعا تكونيا سياسيا واحد , بل إتسعت لتضم المبادلات السلعية و الخدمية بين الأقاليم ذات مقومات إجتماعية و سياسية مختلفة و على ذلك فإن التجارة الخارجية طبيعة خاصة بها.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها: عبارة على مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي بمختلف أشكاله (سلع , خدمات , رؤوس أموال , وعمل) بين وحدات سياسية مختلفة.

ثانيا : أهمية التجارة الخارجية :

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها دول العالم و تكمن أهميتها فيما يلي :

---

[1] فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو على، الشلف، الجزائر، 2012/2011، ص 3.

[2] صلاح الدين ناسق، **تطور التجارة الدولية**، مكتبة عين الشمس القاهرة، مصر، 1974، ص5.

- تعتبر مؤشر على قدرة الدولة الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولية من خلال الإمكانيات الإنتاجية المتاحة لكل دولة .
- تساعد التجارة الخارجية في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة .
- نقل التكنولوجيا و المعلومات التي تفيد في بناء الإقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في الميزان التجاري.
- إقامة علاقات وطيدة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

ثالثا : أسباب قيام التجارة الخارجية :

- إختلاف تكاليف إنتاج السلع و الخدمات بين الدول.
- إختلاف مستوى التكنولوجيا .
- رفع المستوى المعيشي و مستوى الدخل .
- عدم إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي .
- وجود فائض في الإنتاج.

الفرع الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية :

هناك العديد من النظريات التي فسرت التجارة الخارجية كل على حسب وجهة نظر الإقتصادي الذي وضعها حيث يوجد :

أولا : النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية :

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان, منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر ,[1] حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية , فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية و حقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناء على أسباب

[1] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000، ص 151.

ظهور المكاسب من التجارة , و أسندو في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الإقتصادي الحر.[1]

ومن أبرز نظريات رواد المدرسة الكلاسيكية:

أ- نظرية دافيد هيوم (DAVID HUME) :

وتتلخص هذه النظرية في التجارة الخارجية في أن الرفاه الإقتصادي في أي بلد سوف يعم على البلدان الأخرى , بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي , ففي حالة تطور بلد ما سيكون تأثيره إيجابيا على البلدان الأخرى المجاورة له , فمثلا تطور كل من (فرنسا . ألمانيا , و إيطاليا) هو لصالح بريطانيا وأن تخلف الدول سيؤثر سلبا على الإقتصاد البريطاني.[2]

ب- نظرية آدم سميث (SMITH ADAM) :

نظرية النفقات المطلقة "لآدم سميث" يمكن القول أن آدم سميث لم يضع نظرية خاصة بالتبادل , فأفكاره في نظرية التجارة الدولية طرحها في كتاب أصدره عام 1776 بعنوان "ثروة الأمة" التي تعتمد حسبه على ما لديها من ذهب و فضة وما تحققه من إضافة فيهما فإذا لم يكن للدولة مناجم تحتوي على الذهب و الفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الدولية , و هذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري , أي أن تفوق صادراتها وارداتها و يدفع الفرق بالمعدن النفيس , ويلزم لتحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة .

ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية :

1- **الفترة الأولى** : وهي الفترة التي تعرف بفترة السياسة المعدنية و يستدعي إحتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس و إخضاع عمليات إنتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة.

[1] حسام على داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، 2002، ص151.
[2] رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)**، دون م كان، العدد 17، حزيران 2013-شعبان 1434، ص 126.

2- **الفترة الثانية** : إكتفت الدولة نتيجة تجاربها بأن تفسر معاملاتها مع كل دولة على إنفراد , ومن ثم لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات إنتقال المعدن النفيس إلى الخارج , وعلى أن تكتفي بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة.

3- **الفترة الثالثة** : اتضح أن للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العام , وعلى ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها.[1]

ج- نظرية دافيد ريكاردو (David Ricard) :

تقوم نظرية الميزة النسبية أساسا على الإعتبارات الإقتصادية و المكاسب المترتبة بتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي , ولقد طرح ريكاردو ظاهرة وهي كون أحد الدول لا تمتلك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين محل التبادل , رغم هذا فبإمكانها المشاركة في عملية التبادل الدولي.

وحسب هذه النظرية فإن البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد آخر في إنتاج سلعتين ومن ثم يستطيع أن ينتجها بنفقات أقل و يصدرها بأسعار أقل , ومع ذلك سيجد أن مكسبه من التجارة الدولية سوف يكون أكبر إذا تخصص في إنتاج و تصدير إحدى السلعتين فقط وهي التي يتميز فيها نسبيا.[2]

ثانيا : النظريات النيو كلاسيكية في التجارة الخارجية :

أ- نظرية تكلفة الفرصة البديلة :

إستطاع "هابرلر" (G.Habreler) عام 1936 من تحرير قانون الميزة النسبية ل "ريكاردو" من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة , و خاصة تلك التي تتعلق باستخدام كمية العمل في حساب تكلفة إنتاج سلعة و استبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة , والتي تؤكد على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها و إنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحى بها , وذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الإقتصادية لإنتاج وحدة

---

[1] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 57.

[2] عبد الرحمان يسري وآخرون، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 24.

إضافية من السلعة الأولى , وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بإنخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لإحدى السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

وحسب "هابرلر" فإن تكلفة الفرصة البديلة هذه تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في انتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى , وعندئذ يمكن أن تقارن تكلفة استبدال جميع السلع بالنسبة للسلعة النموذجية المستخدمة .

كما يضيف "هابرلر" بأن أسعار السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع و البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في انتاج هذه السلع يستطيع ان يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي , إذ ان معدل التبادل الدولي يتحدد بواسطة تلاقي قوى العرض و الطلب في البلدين معا.

ب- نظرية وفرة عوامل الإنتاج ل هكشر أولين (Heckshcer – Ohlin) :

رفض أولين الفروض التي تقوم على أساس أن العمل أساسا لقيمة السلعة و أنه يجب تطبيق الأسعار و أثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيم , فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى تفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل , ولكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلع .[1]

وبين أن التجارة الدولية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج , و إنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج , وبالتالي في أسعار السلع المنتجة.

ويرى أن سبب قيام التجارة الدولية بين الدول يرجع إلى الإختلاف في أسعار السلع المنتجة هذا الإختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو نذرة عوامل الإنتاج وينعكس هذا كله في الإختلاف في اثمان السلع المنتج , وهكذا سيوجد دولا ستتخصص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها و إن هذه الميزة ترجع لإختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها .

تقوم التجارة لإختلاف النفقات النسبية , ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة و تستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج , وهكذا بتضافر العاملين عامل وفرة الإنتاج وعامل الحجم الكبير.[1]

[1] جمال الدين العويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، الطبعة الأولى، دار هومه للطباعة والتوزيع، الجزائر،دون تاريخ،ص 31.

ج- لغز ليونتيف :

حاول "ليونتيف" إثبات نظرية هكشر أولين من خلال دراسته على الولايات المتحدة التي تتميز بوجود وفرة نسبية في رأس المال , ولهذا فإن منطق النظرية يقضي بضرورة تخصص الولايات المتحدة في الصناعات التي تتطلب رأس مال كبير وكمية محدودة من عنصر العمل و الأرض , وأن تستورد السلع كثيفة عنصر العمل من البلدان الأخرى

ثالثا : النظريات الحديثة في التجارة الخارجية :

اجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية , وكانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقتها , و الإقتراب من واقع التبادل التجاري , ولكن الواقع كاد يؤكد دائما خلاف ما قدمته تلك المحاولات , ألزم هذا الواقع الإقتصادي البحث عن تفسيرات جديدة للتجارة الدولية , أكثر ملائمة و إتفاقا مع الواقع الإقتصادي .

أ- تفسير "لندر" لقيام التجارة الخارجية :

يرى "لندر" أن تغير التجارة الخارجية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة , حيث أنه يقوم التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط , وهذا لا يعني أن إختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي , ولقد فرق لندر بين نوعين من السلع , المنتجات الأولية و السلع الصناعية , فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى لندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية , أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيد , فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة و الواردات المحتملة , و هناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية و الواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة , أما الواردات المحتملة لبلد ما , يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية , في حين أن الصادرات و الواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة و القوى المعوقة للتجارة.

بخصوص القوى الخالقة للتجارة, تتمثل في :

---

[1] نفس المرجع ، ص 31.

- عنصر المنافسة الإحتكارية.
- الإختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة.
- إختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

أما القوى المعوقة للتجارة هي:[1]

- عامل المسافة.
- نفقات النقل .
- القيود المفروضة على التجارة.

ب- أسلوب دورة الإنتاج (ريموند فرنون):

قام الاقتصادي "فرنون" بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية , ويرى "فرنون" أن التقدم التكنولوجي يبدأ دائما في أمريكا , فالتفوق التكنولوجي فيها يعطيه دور ريادي في إنتاج السلع الجديدة .

وبعد رواج هذه السلع في أمريكا تبدأ بتصديرها إلى الخارج , ومع زيادة تصديرها و تحقيق الربح من ذلك تتحفز دول أخرى لإنتاج هذه السلع إذا استطاعت نقل التكنولوجيا , ثم تبدأ الدول الأخرى مما يضيق من سوق الولايات المتحدة فيقل إنتاجها من هذه السلع في حين يتزايد إنتاج الدول الأخرى منها وهكذا إلى الحد الذي تبدأ بعده الولايات المتحدة باستيراد هذه السلع من الدولة ناقلة التكنولوجيا.[2]

ج- نظرية الفجوة التكنولوجية :

لقد طور "ميشال بوسنر " سنة 1921 تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات التكنولوجية , وذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث و التطوير على صعيد الشركات إلى الدولي , وبإحتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين و المستهلكين موحدين في الخارج , و يؤدي تصديرها إلى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج منافس , ومحدد للتجارة هنا يعتمد من وجهة على الفجوة التكنولوجية ويرتكز نموذج الفجوة في تفسيره لنمط التجارة الدولية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية المتقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع

[1] فاطمة الزهراء بن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 39،40.
[2] المرجع السابق، ص 40.

جديدة , أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل مما يؤهل هذه الدولة إلى إكتساب مزايا نسبة مستقلة عن غيرها , وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد في هذه الدولة.[1]

الفرع الثالث : سياسة التجارة الخارجية :

أولا : مفهوم سياسة التجارة الخارجية :

- سياسة التجارة الخارجية هي برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات و الأساليب التي يمكن أن تؤثر على حركة التجارة الخارجية خلال فترة معينة , و بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحر.[2]

- يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات و اللوائح التي تصدر من قبل أجهزة الدولة التي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات التي تواجهه على المستوى الدولي الإقليمي , فكل هذه التشريعات و اللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة , بغية تحقيق أهداف معينة يمكن تسميتها ب"السياسة التجارية".[3]

و عليه فالسياسة التجارية يقصد بها "مجموعة التنظيمات و الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير على مسارات تجارتها الخارجية, و لهذه السياسة أهداف محددة , و أدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف .[4]

---

[1] منى مسغوني، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970-2001**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2005، ص 16.

[2] عبد الباسط وفاء، **سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص12.

[3] السيد محمد أحمد السيريتي، مرجع سبق ذكره، ص69.

[4] عبد الرحمان يسري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 134.

ثانيا : أهداف سياسة التجارة الخارجية :

أ- الأهداف الإقتصادية :

- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية , خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة لنموها و تطورها , و العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات و إعادته إلى التوازن .
- زيادة الموارد المالية للدولة , و إستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة.
- حماية الإقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية , كالتضخم و الإنكماش و غير ذلك , وكذلك حمايته من سياسات الإغراق التي يمكن أن تتبعها دول أخرى .

ب- الأهداف السياسية و الإستراتيجية :

توفير أكبر قدر من الإستقلال و الأمن في الدولة من الناحية الإقتصادية و الغذائية و العسكرية و العمل على توفير إحتياجات الدولة من مصادر الطاقة و غيرها من السلع الإستراتيجية , خصوصا في فترة الأزمات و الحروب .

ج- الأهداف الإجتماعية :

و تتمثل في حماية مصالح بعض الفئات الإجتماعية , كمصالح المزارعين أو النتجين الصغار, و رفع مستوى التشغيل , و إعادة توزيع الدخل لصالح فئات إجتماعية معينة , إضافة إلى حماية الصحة العامة من خلال منع إستيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية.

و لتحقيق هذه الأهداف تستعمل الدول عدة أدوات ووسائل منها الرسوم الجمركية , الإعانات , تراخيص الإستيراد نظام الحصص , بالإضافة إلى القيود غير الجمركية.[1]

ح- **سياسة حرية التجارة الخارجية** : فهي تشير إلى عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية , و يعتمد أنصار هذا المذهب على الحجج التالية:[2]

✓ **التخصص و تقسيم العمل الدولي** : يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة , يؤدي إلى إتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2007،ص365.
[2] نفس المرجع، ص 365.

التخصص و تقسيم العمل الدولي المبني على أساس إختلاف النفقات النسبية و الظروف الطبيعية و التاريخية للسلع المناسبة للإنتاج.

✓ **إنخفاض أسعار السلع** : ينتقد أنصار حرية التجارة الإجراءات الحمائية التي تعود إلى إرتفاع الأسعار كنتيجة للتعريفة المفروضة على السلع المستوردة و التي يتحملها في النهاية المستهلك.[1]

✓ **تشجيع التقدم التكنولوجي** : تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين , و يسعى كل منتج إلى تحسن و تطوير طرق الإنتاج و إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج و خفض التكلفة و طرح السلع بأسعار منخفضة.[2]

أ- **سياسة الحماية التجارية** : تعرف على أنها قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى , بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة , ويعتمد أنصار هذا المذهب على الحجج التالية:

✓ **حماية الصناعة الناشئة** : حيث أن تكاليف الإنتاج للصناعة الناشئة تكون مرتفعة , و بالتالي عدم قدرتها على المنافسة و إرتبطت هذه الحجة بالألماني "فريدريك ليست"

✓ **الحماية بغرض تنويع الإنتاج** : فقد يؤدي التخصص في صناعة أو عدد من الصناعات إلى التركيز في المنتجات و هذا يؤثر سلبا على الإقتصاد

✓ **حماية الصناعة الوطنية** من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية و ثقة من الوجهة التسويقي.[3]

✓ **جذب رؤوس الأموال الأجنبية** : ففرض رسوم جمركية على الواردات من السلع و الخدمات يعتبر حافزا للإستثمار الأجنبي , حيث تقوم الشركات بإقامة فرع لها في هذه الدولة لتجنب تلك الرسوم و بالتالي تؤدي الحماية إلى زيادة الدخل و رفع معدل الربح.[4]

---

[1] عبد الهادي عبد القادر سويفي،**التجارة الخارجية**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2008، ص357.

[2] محمد دويرا، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص62.

[3] عبد المنعم محمد مبارك ويونس محمد، اقتصاديات النقود والتجارة الخارجية، دار الجامعية، الإسكندرية،1996، ص255.

[4] نفس المرجع، ص 255.

المطلب الثالث : علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية في الجزائر :

الفرع الأول : تطور التجارة الخارجية في الجزائر :

عرفت التجارة الخارجية الجزائرية عدة مراحل نذكر منها ما يلي :

أ- **المرحلة الأولى** : إحتكار التجارة الخارجية من طرف الإستعمار حيث تمثلت الصادرات أساسا في المنتجات الزراعية و المواد الأولية , أما الواردات فتمثلت في المواد الإستهلاكية الغذائية و الصناعية و الآلات الضرورية للزراعة

ب- **المرحلة الثانية** : هي مرحلة إحتكار الدولة التجارة أين تولت الدولة تنظيم التجارة الخارجية حيث أصبحت عمليات الصادرات و الواردات خاضعة للمراقبة , و أسندت وظيفة التجارة الخارجية للمؤسسات الوطنية , كما قامت الدولة بتخطيط التجارة الخارجية

ت- **المرحلة الثالثة** : إعادة تنظيم التجارة الخارجية نتيجة تزايد الطلب على السلع الأجنبية و نقص في الموارد المالية من العملة الصعبة و ضعف الصناعة المحلية , إتخدت الدولة قرارات إستراتيجية تتمثل في إصلاحات إقتصادية لإعادة تنظيم التجارة الخارجية.[1]

الفرع الثاني : تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات :

يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول , حيث يتم تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض و الطلب من الصرف الأجنبي و الميزان التجاري بجانبه الدائن و المدين (الصادرات و الواردات) , حيث يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي و يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار الدول الأجنبية , و هذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات و ذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها , حيث يقصد بتقلب سعر الصرف إرتفاع قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية و إنخفاضها

ففي حالة إنخفاض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال إنخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية , و إرتفاعها داخليا و ذلك للأسباب التالية:

[1] الداوي يامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص13.

- ✓ إرتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى إرتفاع الإنتاج و بالتالي إرتفاع الأسعار
- ✓ إرتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الإستهلاكية , حيث يؤدي إرتفاع أسعارها إلى إرتفاع نفقات المعيشة
- ✓ بسبب إرتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها بدائلها من السلع الوطنية
- ✓ نتيجة توقع المستهلكين إرتفاع الأسعار في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الإستهلاكية قبل حدوث الإرتفاع المتوقع في الأسعار , مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع و الذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار , و يتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين و رغبات المستوردين الأجانب.[1]

الفرع الثالث : تأثير سعر الصرف على الواردات :

إن إنخفاض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر إرتفاعا داخليا , أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير و بالتالي فإن حجم الواردات سوف يتقلص , و منه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي

أما في حالة إرتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار بالإضافة إلى إنخفاض تكلفة الإنتاج ننتيجة إنخفاض تكلفة الواردات من المواد الخام

و يتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقي رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) و رغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات).

[1] نفس المرجع، ص 14-15.

الفرع الرابع : تكاليف عدم الإستقرار في سياسة أسعار الصرف:

ينجم عن عدم إستقرار أسعار الصرف تكاليف تتعدى الحدود الوطنية للبلد المعني منها مايلي:

أولا : يؤدي تغير سعر الصرف إلى تحول المواد المتحركة له , تكاليف فعلية باهظة , فنظرا للجمود القائم في أسواق السلع و العمل , فإن مثل هذه التحولات غالبا ما تؤدي إلى خسارة دائمة في الموارد تتمثل في التخلص من بعض المعدات الرأسمالية أو إجبار بعض العمال على التقاعد المبكر , بالإضافة إلى ذلك قد يظهر التضخم أو يتفاقم حين تسعى الصناعات التي بدأت في التوسع للحصول على الموارد اللازمة.

ثانيا : يؤدي التحول في الموارد الناتج عن تقلبات أسعار الصرف إلى تكتل في الطاقات الإنتاجية بعيدا عن قطاعات السلع القابلة للإتجار لكونها الأكثر تأثرا بتلك التقلبات . و قد تكون نتائج ذلك بطء نمو التجارة الخارجية و ضعف المناخ التنافسي و تقليل حوافز النمو و الإنتاج بشكل يصعب قياسه.

ثالثا : يؤدي إزدياد الشك في أوضاع و تطورات سعر الصرف لدى المستثمرين في ذاته إلى إنخفاض مقدار المدخرات المخولة فيما بين البلدان و على صعيد العالمي تشير كذلك إلى أن إزدياد الشكوك في أسعار الصرف يحدث تجزأ الأسواق رأسمال الدولية بحيث لا تستغل تماما الميزة المقارنة لكل من هذه الأسواق من حيث أنواع المعاملات المختلفة و آجال الإستحقاق المتفاوقة.

رابعا : نذكر أيضا أن عدم الإستقرار في أسعار الصرف يشكل عائقا للسلطات لتحقيق ظروف إقتصادية وطنية مستقرة فالإضطراب في إحدى العملات الرئيسية مثلا : يمكن أن يدفع سعرها إلى تجاوز الحد , نتيجة آثاره على أسعار الفائدة الحقيقية و الميزان التجاري , و يعني تجاوزه هذا الحد أن سعر الصرف تغير بمقدار يفوق المستوى الضروري لموازنة الفوارق الدولية في الأسعار , وهو الأمر الذي يضع السلطات في البلدان الشريكة تجاريا , في مأزق و بين خيارين كلاهما مكلف إما تغير سياستها النقدية لمواجهة الأمر المستجد , إما أن تقبل التغيرات في سعر صرفها و ما ينتج عنه من آثار على تكاليفها و أسعارها الداخلية .

طرأت منذ بداية الأزمة النقدية العالمية خلال الفترة 1971-1973 تحركات واسعة على أسعار صرف العملات الدولية المعومة . فكثيرا ما تجاوزت هذه التحركات 30% خلال فترة سنتين أو ثلاث سنوات و هو تغير أكبر كثيرا من تغيرات مستويات الأسعار الوطنية النسبية ومن شأن هذا الأمر بطبيعة الحال أن يثير القلق في الأوساط النقدية لأن له آثارا سلبية وطنية و دولية عالى حد سواء.

من بين أسباب عدم الإستقرار في أسعار الصرف :

السبب الأول : هو أن أي توتر غير متوقع على مستوى عرض أو طلب النقود ينتج عنه تأثير مباشر على سعر الصرف يكون في البداية بحجم أكبر مما هو لازم في النهاية لموازنة التأثير على مستويات الأسعار الوطنية النسبية أي يمكن القول بأن لسعر الصرف قابلية مزعجة لتجاوز الحد فإذا إفترضنا مثلا حدوث تخفيض غير متوقع في نمو النقود في بلد ما فإن الأوضاع لابد و أن تمر من فترة أولية تظل فيها الأسعار ترتفع (رغم إنخفاض نمو النقود) بنفس السرعة السابقة , بسبب أوجه الجمود المتأصلة في أسواق السلع و العمل و مع إنخفاض نسبة النقود المتوافرة إلى مستوى الدخل الإسمي , يرتفع سعر الفائدة الحقيقي و عندئذ يرتفع سعر الصرف لموازنة الفارق الدولي الجديد في أسعار الفائدة الحقيقي, لاكن الإرتفاع هنا كثيرا ما يتجاوز مستوى الفارق الملحظ نتيجة التوقعات المضاربية للفترة التي قد يستثمر فيها هذا الفارق.

السبب الثاني : هو أن الإضطرابات المفاجئة التي تؤثر على ميزان الحساب الجاري غالبا ما تؤدي إلى تأثير أولي على سعر الصرف يتجاوز المستوى الضروري ومثل ذلك أن تغيرا سلبيا في شروط التجارة ينعكس لا محالة على وضع الحساب الجاري , و من ثم تبتدئ فترة من التكييف تنتقل أثناءها الثروة الخاصة من المقيمين بالبلد المعني إلى غير المقيمين و تعويضا لهؤلاء على مخاطر سعر الصرف الناتجة عن حياتهم لعملة ضعيفة يندفع سعر الصرف إلى الإنخفاض إلى مستوى التوازن الذي يتوقع أن يسود في الأمد الطويل

السبب الثالث : هو إختلاف التنبؤات حول مستقبل غير مؤكد على المدى الطويل فمعلومات المشاركين في أسواق الصرف محدودة للغاية عن التطورات المستقبلية للظروف الإقتصادية الكامنة و كثيرا ما يعاد النظر في التنبؤات بسعر الصرف على أساس التطورات الجارية لأسعار الفائدة و الحساب الجاري و غيرها , مما يؤدي إلى عدم ثبات توازن سعر الصرف في الأجل الطويل

, بالإضافة على ذلك نجد أن السلطات النقدية للبلد المعني قد تكون في بعض الأحيان لها مسؤولية مباشرة في إضطرابات سعر الصرف لأنها تترك الظروف و التوقعات الإقتصادية تتدهور تدريجيا على حد يدفع سعر الصرف بعيدا بحيث تضطر فجأة أن تتحول إلى ممارسة سياسية التقييد النقدي الصارم.

✓ المبحث الثاني : الدراسات السابقة :

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مطلبين يتناول الأول الدراسات السابقة التي إهتمت بموضوع الدراسة و الثاني تعقيب على هذه الدراسات.

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية.

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية :

أ- دراسة الداوي اليامنة, **أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر , جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر (2015-2016) , و التي طرحت الإشكالية التالية : **إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف على التجارة الخارجية ؟** لقد قامت هذه الدراسة بقياس الأثر الكمي المتعلق بعملتي الدينار الجزائري و الدولار الأمريكي على الصادرات و الواردات , و لتحقيق هذا الهدف إعتمدت أسلوب الإنحدار الخطي البسيط , فهذا النموذج أدى إلى إرتفاع قيمة الصادرات الذي سببه راجع إلى إرتفاع النفط في الأسواق العالمية مقابل إرتفاع في قيمة الدولار و ارتفاع الواردات مقابل ارتفاع في قيمة الدينار الجزائري .و تبين نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و الصادرات و سعر الصرف و الواردات.

ب- دراسة عبد الجليل هجيرة , **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري** , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير , مدرسة التسيير الدولي للمؤسسات, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر (2011-2012) حيث طرحت التساؤل التالي : **ماهو أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأروبية و بالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر ؟** لقد كانت الدراسة تهدف إلى معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري , فقد تم بالأخذ بعين الإعتبار خاصية الإقتصاد الجزائري و التي تكمن في ان الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات

بنسبة 98% بالدولار الأمريكي , أما الواردات فمجملها بعملة الأورو. بإستعمال طريقة التكامل المتزامن تم التأكد من عدم وجود علاقة سببية بين سعر صرف الأورو و رصيد الميزان التجاري من جهة , وبين سعر صرف الدولار و رصيد الميزان التجاري من جهة اخرى.

المطلب الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة :

نلاحظ أن الدراسات التي تمت الإشارة إليها كانت متنوعة فيما بينها , من حيث وجهة تناولها لموضوع أثر سعر الصرف و التجارة الخارجية, من خلال الدراسات السابقة سنقوم بذكر أوجه التشابه و الإختلاف.

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية :

أ- أوجه النشابه :

إن أغلب الدراسات السابقة ركزت على دراسة سعر الصرف و التجارة الخارجية منها دراسة الداوي اليامنة التي توافقت مع دراستنا بشقيها الصادرات و الواردات و الأدوات الإحصائية, ومنها ما كان أكثر خصوصية مثل سعر الصرف على الميزان التجاري منها دراسة عبد الجليل هجيرة.

أما المنهج المتبع فكل الدراسات استخدمت المنهج الوصفي في الجاني النظري.

ب- أوجه الإختلاف :

أغلب الدراسات إختلفت من حيث استخدام الأدوات الإحصائية المطبقة, وكذلك من حيث مكان الدراسة و كذلك تناول معظم الدراسات أثر سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري , وليس على شقيه الصادرات و الواردات, و ما يميز الدراسة الحالية عن السابقة أنها شملت دولة مغايرة الجزائر و تناولت فترة مختلفة (2000-2016).

خلاصة الفصل الأول :

تناول هذا الفصل أدبيات سعر الصرف و التجارة الخارجية بإعتباره من أهم مؤشراتها من خلال توسع نشاطي الإستيراد و التصدير , وكذا كونه أداة ربط بين أسعار السلع في الأسواق المحلية و أسعارها في الأسواق الدولية , كون أي بلد لا يستطيع أن يبقى في منأى على إقتصاديات باقي الدول.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2016-2000)

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري حول سعر الصرف و التجارة الخارجية , بالإضافة إلى معرفة آثار إرتفاع سعر الصرف و إنخفاضه , على التجارة الخارجية .

إن الهدف من هذا الفصل هو إعطاء صيغة رياضية للعلاقة بين تقلبات سعر الصرف و التجارة الخارجية , بإتباع أسلوب الإقتصاد القياسي التي سيتم فيه إستعمال الأساليب الإحصائية التي يمكن لها تجسيد علاقة أكثر من متغيرين ببعضهم بطريقة دقيقة و منطقية , و هذا بهدف التحديد الدقيق لطبيعة العلاقة التي قد تربط التجارة الخارجية و سعر الصرف , و لإبراز مدى صحة فرضيات الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- ✓ المبحث الأول : طريقة الدراسة .
- ✓ المبحث الثاني : عرض و مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها .

المبحث الأول : طريقة الدراسة :

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى طريقة جمع البيانات , و كذا أدواتها , متغيراتها , و الأساليب الإحصائية المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول : طريقة الدراسة :

في البداية سيتم الإحاطة بمجتمع الدراسة و عيناتها , و كذا طبيعة المتغيرات المدروسة , و الأساليب الإحصائية المستغلة في حساب النتائج.

يضم هذا المطلب ثلاثة فروع الأول يتناول النماذج القياسية المراد تقديرها , أما الفرع الثاني فيتطرق إلى تعريف متغيرات النماذج القياسية , و الثالث مصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية.

الفرع الأول : النماذج القياسية المقدرة :

تتضمن الدراسة نموذجين حيث تدرس سعر الصرف كمتغير مستقل , و أثره على الصادرات و الواردات كمتغيرين تابعين , بالإضافة إلى أسعار البترول و الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرين مفسرين.

و يمكن صياغة هذا النماذج بشكل رياضي وفق ما يتصور بما يتفق و النظرية الإقتصادية كما يلي:

نموذج دالة الصادرات :

حسب النظرية الإقتصادية فإن تغير سعر الصرف يؤثر بالارتفاع أو الإنخفاض على حجم الصادرات الجزائرية ,وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف و حجم الصادرات , ومن أجل إثبات النفي أو نفي هذا الثأثير فقد استخدم اجمالي الصادرات كمتغير تابع و سعر الصرف للصادرات كمتغير مستقل , و يمكن صياغة النموذج القياسي على الشكل التالي :

$$Y_1=B_0+B_1X+\mu i$$

Y_1 : إجمالي الصادرات

B_0B_1 : معلمات النموذج

X: قيمة سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار

μi: بواقي تقدير دالة الصادرات.

نموذج دالة الواردات :

حسب النظرية الإقتصادية هناك علاقة طردية بين سعر الصرف و اجمالي الواردات , فالإرتفاع و الإنخفاض الحاصل فيه له آثار عكسية للطلب المحلي على السلع و الخدمات الأجنبية ,لذا استخدم سعر الصرف الرسمي لقياس ذلك الأثر كمتغير مستقل و اجمالي الواردات الجزائرية كمتغير تابع.

فالنموذج القياسي صيغ على شكل دالة قياسية لمتغيرات الدراسة بهدف الحصول على تأثير المتغير المستقل على شكل مرونة ليكتب على الشكل التالي :

$$Y_2=B_0+B_1X+\mu i$$

Y_2: اجمالي الواردات بالدينار الجزائري

B_0B_1: معلمات النموذج

X: قيمة سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار

μi: بواقي تقدير دالة الواردات

الفرع الثاني : تعريف متغيرات النماذج القياسية :

لقد تم تقسيم المغيرات المكونة للنموذج إلى متغيرات تابعة و اخرى مستقلة بالإضافة الى متغيرات المفسرة و يمكن تعريفها كما يلي:

أولا : المتغيرات التابعة :

الصادرات(ex) : هي إجمالي السلع و الخدمات المباعة من داخل الوطن إلى خارجه على أساس الأسعار السائدة وقت التعامل التي يقدرها الديوان الوطني للإحصاء ONS , و تشمل تكلفة نقلها

إلى الحدود و رسوم التصدير (بالنسبة للجزائر أكثر من 98 % من صادراتها من النفط) وتحسب قيمة الصادرات على أساس .FOB

الواردات (IM) : هي إجمالي السلع و الخدمات المستوردة من الجزائر عن طريق الموانئ البحرية و البرية و الجوية التي تم نقل ملكيتها لتغطية الإحتياجات المحلية للإستهلاك النهائي و الوسيط و إعادة التصدير و تجري عليها عمليات التخليص الجمركية المتبعة , سواءا كانت مستوردة للقطاع العام أو الخاص و تحسب قيمة الواردات على أساس CIF

ثانيا : المتغيرات المستقلة :

سعر الصرف (e) : تم إستخدام سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لقياس أثر تغيره على كل من الصادرات و الواردات , حيث يعرف على أنه سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية.

ثالثا : المتغيرات المفسرة :

سعر النفط (PP) : هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود , حيث أن مقدار و مستوى أسعار النفط يخضع و يتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الإقتصادية أو السباسية أو طبيعة السوق السائدة سواءا في عرضه أو في طلبه أو الإثنين مع.

الناتج الإجمالي المحلي (PIB) : هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية و الخدمات المعترف بها بشكل محلي , و التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة , و يمكن القول أيضا أنه يمثل طلب السوق , كما يعبر على مستوى النمو الإقتصادي معبرا عنه بالأسعار الجارية (بالمليار دولار)

الفرع الثالث : مصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية :

1- طريقة جمع المعطيات : يتم أخذ بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة (2000-2016) لكل من سعر الصرف و نموذج الصادرات و نموذج الواردات وكذا أسعار البترول و الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (2-1) مصادر متغيرات الدراسة :

المتغير	المصدر	طبيعة المؤشر
EX	البنك الدولي	مليار دولار
IM	البنك الدولي	مليار دولار
E	البنك الدولي	الدولار / دينار جزائري
GDP	البنك الدولي	مليار دولار
PP	منظمة الدول المصدرة للنفط	الدولار / البرميل

المصدر : الجهات المختصة (البنك الدولي – منظمة الدول المصدرة للنفط).

المبحث الثاني : عرض و مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها:

فيما يلي سوف يتم التطرق إلى صلب الدراسة الميدانية , و هي اختيار العلاقة بين سعر الصرف و التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات , بالإستعانة بمتغيرات مفسرة لتفسير أكثر وضوح للظاهرة ,حيث سيتناول المطلب الأول عرض النتائج بشكل متسلسل مستخدمين في ذلك الجداول و الأشكال البيانية نظرا لسهولتها في التحليل , أما المطلب الثاني سيتطرق إلى مناقشة و تحليل النتائج المتوصل إليها في المطلب الأول.

المطلب الأول : نتائج الدراسة التطبيقية :

في هدا المطلب سيتم دراسة الأثر القياسي لسعر الصرف على الصادرات ثم على الواردات بإدراج المتغيرات المفسرة.

الفرع الأول : دراسة وصفية لبيانات السلسلة المختارة :

الشكل (2-1) رسم بياني لتطور سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري.

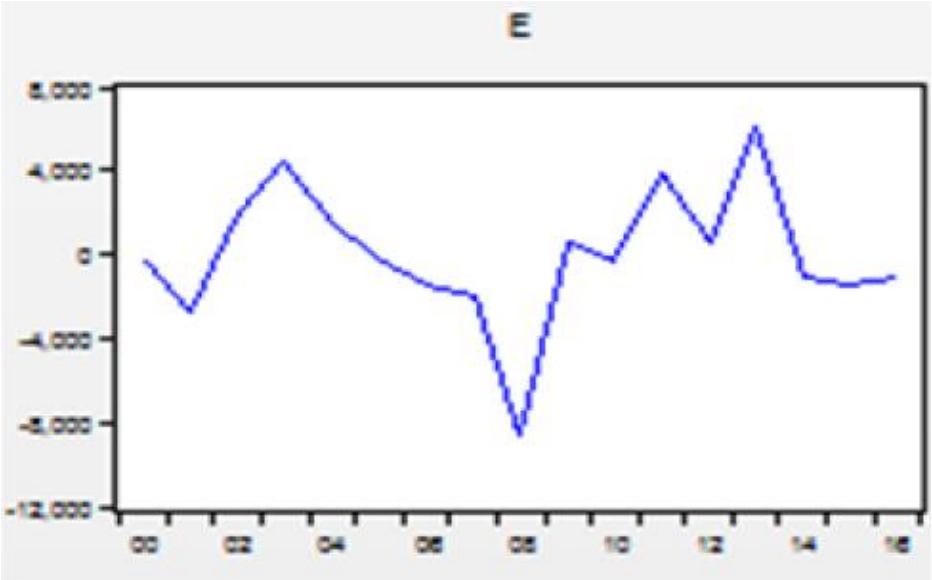

المصدر : البنك الدولي

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن تغيرات سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري متذبذبة وغير مستقرة من سنة 2000 إلى سنة 2008 شهدت أسعار الصرف هبوط خياليا .

أما بعد سنة 2008 بدأت تشهد إرتفاع بطيئ و تذبذب حتى سنة 2016.

يمكن أن يتغير سعر الصرف الإسمي تبعا لتغير العرض و الطلب , و بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد , فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

جدول (2-2) الإحصائيات الوصفية للمتغيرات :

ANNEE	E	EXP	IMP	PP	GDP
2000	118.18	100.00	100.00	28.72	54.79
2001	121.95	86.84	114.69	24.71	54.74
2002	113.13	85.33	142.00	24.83	56.76
2003	1301.92	105.14	137.26	28.82	67.86
2004	102.30	142.09	172.02	38.32	85.33
2005	97.76	208.80	183.04	54.58	103.20
2006	97.73	247.89	183.56	66.02	117.03
2007	96.43	273.08	206.82	74.66	134.98
2008	100.70	359.93	268.88	98.60	171.00
2009	99.49	205.04	309.39	62.16	137.21
2010	100.00	258.96	322.21	80.25	161.21
2011	99.44	333.57	331.11	112.89	200.02
2012	104.86	326.20	381.68	111.52	209.06
2013	103.34	294.92	422.66	109.44	209.75
2014	105.48	285.44	459.07	99.62	213.81
2015	100.97	157.36	490.67	52.82	165.87
2016	99.52	131.10	473.06	44.21	115.05

المصدر : البنك الدولي – منظمة الدول المصدرة للبترول

نلاحظ من خلال الجدول (2-2) أن صادرات الجزائر في سنة 2011 بلغت 333.57 مليار دولار في حين إزدادت وارداتها بشكل مطرد في سنة 2011 إلى سنة 2016.

الفرع الثاني : نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على الصادرات :

$Ex = C-E-GDP+PP+E$ هذا النموذج تحصلنا عليه من برنامج EVIEWS

بتطبيق هذه المعادلة نتحصل على : $Ex = 298.753-2.27^{e}-0.700gdp+3.721pp+E$

C : الحد الثابت

Ex: الصادرات

Im: الواردات

Gdp: إجمالي الناتج المحلي

PP: أسعار النفط.

E: سعر الصرف

أولا : تقدير النموذج الأول :

جدول(2_3): نتائج تقدير النموذج الأول لسعر الصرف على الصادرات

Dependent Variable: EX
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 11:05
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	298.7532	80.20141	3.725036	0.0025
E	-2.271237	0.706017	-3.216971	0.0067
GDP	-0.700305	0.195795	-3.576722	0.0034
PP	3.721915	0.339123	10.97511	0.0000

R-squared	0.970553	Mean dependent var	211.8641
Adjusted R-squared	0.963758	S.D. dependent var	93.32301
S.E. of regression	17.76618	Akaike info criterion	8.794794
Sum squared resid	4103.282	Schwarz criterion	8.990845
Log likelihood	-70.75575	Hannan-Quinn criter.	8.814282
F-statistic	142.8261	Durbin-Watson stat	1.663594
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من إعداد الطالبين بإستخدام برنامج Eviews 10

توضيح الاشكال السابقة :

ويتضح ذلك كالتالي:

ينخفض منحني الصادرات في الفترة مابين (2000 إلى 2002) من 100 الي 85,33، ثم بدأ منحني الصادرات في الارتفاع في الفترة مابين (2002-2007)من 85,33 الي 278,08.ثم نجد ان الصادرات انخفضت في الفترة مابين (2007-2009) من 278,08 الي 205,04.ثم ارتفاع

الصادرات في الفترة مابين (2009-2010) من 205,04 الي 258,96. ثم يوضح الشكل في الفترة ما بين (2010-2012) ثبات نسبي في منحنى الصادرات، وبعد ذلك يبدأ منحنى الصادرات في الإنخفاض من 326.20 الى 131.10 من عام 2012 حتى عام 2016

ثانيا :إختبار معنوية المعالم :

من خلال مخرجات برنامج (Eviewes) نلاحظ أن القيمة الإحتمالية (prob) :

0.05 > 0.00=B1 (Prob)

0.05 > 0.00 =B2 (Prob)

0.05 > 0.00 =B3 (Prob)

ومنه نقبل الفرضية البديلة H1 و نرفض فرضية العدم H0 و هذا يدل على أن معلمات النموذج ذات دلالة إحصائية.

ثالثا : مقارنة البيانات الفعلية و القيم التقديرية لنموذج الصادرات:

يمكن المقارنة بين البيانات الفعلية و القيم التقديرية لنموذج الدراسة من خلال الشكل التالي

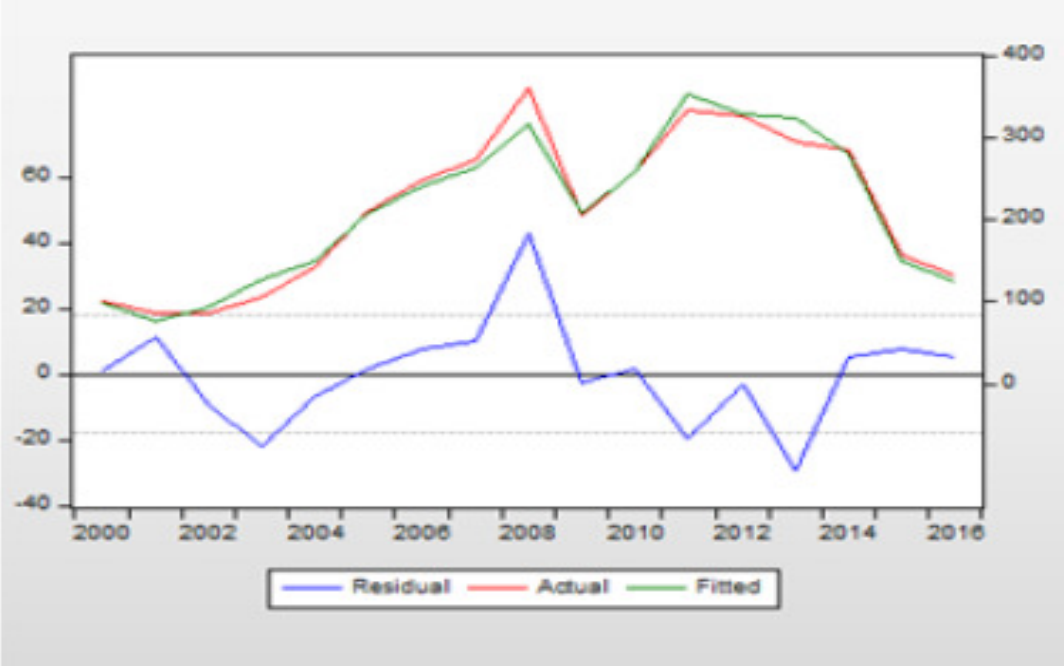

الشكل (2-2) : منحنى القيم المقدرة و الفعلية لنموذج الصادرات (2000-2016)

رابعا : تقييم النموذج الأول للصادرات (ex) إقتصاديا:

$B1 < 0$ تشير المعلمة إلى وجود علاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف و الصادرات حيث أن إنخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى إنخفاض تكاليف عوامل الإنتاج المحلي بالنسبة للعالم الخارجي , مما يؤدي إلى إنخفاض الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار العالمية و زيادة تنافسية المنتجات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات و بالتالي زيادة رصيد الميزان التجاري و هذا يتوافق مع النظرية الإقتصادية .

$B2 < 0$ تشير المعلمة إلى وجود علاقة عكسية بين إجمالي الناتج المحلي و الصادرات أي انخفاض الناتج المحلي إلى زيادة الصادرات .

$B3 < 0$ تشير المعلمة إلى وجود علاقة طردية بين أسعار البترول و الصادرات أي أن الإنخفاض المفاجئ لأسعار البترول يؤدي إلى أزمات حادة تصيب الهيكل الإقتصادي الجزائري الذي هو شديد الحساسية لمثل هذه التغيرات .

الفرع الثالث : نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على الواردات :

IM = C+E+gdp-pp هذا النموذج تحصلنا عليه من برنامج EVIEWS

بتطبيق هذه المعادلة نتحصل على : $Im = -128.45 + 1.00^{e} + 4.625\ gdp - 4.977 pp + E$

أولا : تقدير النموذج :

Dependent Variable: IM
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 11:12
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-128.4548	56.10635	-2.289488	0.0394
E	1.005117	0.493907	2.035031	0.0628
GDP	4.625021	0.136972	33.76614	0.0000
PP	-4.977335	0.237240	-20.98018	0.0000

R-squared	0.992940	Mean dependent var	276.3600
Adjusted R-squared	0.991311	S.D. dependent var	133.3299
S.E. of regression	12.42865	Akaike info criterion	8.080210
Sum squared resid	2008.129	Schwarz criterion	8.276261
Log likelihood	-64.68179	Hannan-Quinn criter.	8.099698
F-statistic	609.4369	Durbin-Watson stat	2.880138
Prob(F-statistic)	0.000000		

جدول (2-4) : نتائج تقدير النموذج الثاني لسعر الصرف على الواردات

حسب معطيات الجدول السابق :

يبدأ منحنى الواردات بالارتفاع في الفترة مابين(2000-2002) من 100.00 الي 142.00.ثم انخفضت الواردات في الفترة مابين (2002-2003) من 142.00 الي 137.26، ثم ارتفعت الواردات في الفترة مابين (2004-2016) من 137.26 الي 473.06

ثانيا : إختبار معنوية المعالم :

من خلال مخرجات برنامج Eviews 10 نلاحظ أن القيمة الإحتمالية (prob) :

(prob) B1 = 0.06 > 0.05 ومنه : نتقبل فرضية العدم H0 و نرفض الفرضية البديلة H1 و هذا يدل على أن معلمة النموذج أقل دلالة إحصائية.

(prob) B2 = 0.00 < 0.05

(prob) B3 = 0.00 < 0.05

و منه نقبل الفرضية البديلة H1 و نرفض فرضية العدم H0 وهذا يدل على أن معلمات النموذج ذات دلالة إحصائية.

ثالثا : مقارنة البيانات الفعلية و القيم التقديرية لنموذج الواردات :

يمكن المقارنة بين البيانات الفعلية و القيم التقديرية لنموذج الدراسة من خلال الشكل التالي

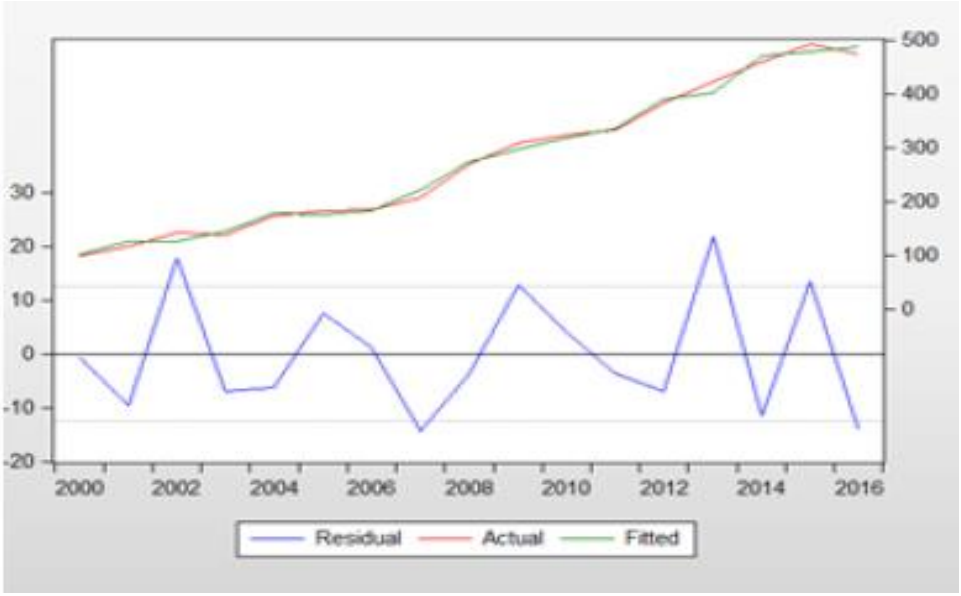

الشكل (2-3) : منحنى القيم المقدرة و الفعلية للنموذج الواردات لسنة (2000-2016)

رابعا : تقييم النموذج الثاني للواردات IM إقتصاديا :

B1 > 0 مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين متغيرات سعر الصرف و الواردات أي تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض في الواردات و منه زيادة رصيد الميزان التجاري وهذا يتوافق مع النظرية الإقتصادية.

B2 > 0 ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين إجمالي الناتج المحلي و الواردات

B3 < 0 مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار البترول و الواردات .

المطلب الثاني : تحليل و مناقشة النتائج :

أولا : تفسير النموذج الأول :

تم التوصل من خلال الدراسة إلى أنه توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري في شقه الصادرات , من الإختبارات تشير المعلمة (2.27-) لسعر الصرف أن هناك علاقة عكسية.

فعند إنخفاض الدينار الجزائري حسب ما تشير إليه المعلمة (2.27-) يؤدي إلى إنخفاض تكاليف عوامل الإنتاج بالنسبة للعالم الخارجي , مما يؤدي إلى إنخفاض الأسعار مقارنة مع

الأسعار العالمية و زيادة تنافسية المنتجات المحلية , مما يؤدي إلى زيادة الصادرات و بالتالي زيادة الرصيد الميزان التجاري .

ثانيا : تفسير النموذج الثاني :

تم التوصل من خلال الدراسة إلى أنه توجد علاقة طردية بين سعر الصرف و رصيد التجاري في شقه الواردات , من الإختبارات تشير المعلمة (1.00) لسعر الصرف أن هناك علاقة طردية.

فعند الإنخفاض المفاجئ لأسعار البترول يسبب أزمات حادة تصيب هيكل الإقتصاد الجزائري الذي هو شديد الحساسية لهذه التغيرات و بإعتباره إقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات بالنسبة 98% وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري .

خلاصة الفصل الثاني :

توصلنا من خلال دراستنا إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري و كذا علاقة طردية بين تطورات أسعار البترول و رصيد الميزان التجاري , و هذا ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية حيث أن إنخفاض العملة المحلية وتطور أسعار البترول يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ومنه زيادة رصيد الميزان الميزان التجاري أي كلما إنخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسين وضعية الميزان التجاري.

الخـــاتـمـــة

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها إقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية فضلا عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات و الواردات هذا التغير قد يأخد صورة إرتفاع أو إنخفاض في سعرها , ولكل من هذين التغيرين تأثيره على الميزان التجاري , وحجم المبادلات التجارية .

في إطار العلاقات الإقتصادية تواجه الجزائر مشكلة تتجلى في أن نسبة كبيرة من إيرادات الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي .

تمثلت الدراسة خلال هذا البحث في التعرف على قياس أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية , وذلك بهدف الإجابة على المشكلة المطروحة سابقا و المتمثلة في مدى تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية ؟ و ما هي نتائج تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية ؟ ثم أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات .

أما الفصل الثاني فتناول الدراسة القياسية من خلال النماذج المراد تقديرها و تعريفها و الأدوات و البرامج التي تم إستخدامها , ثم دراسة قياسية مكونة من جزأين الجزء الأول تناول آثار سعر الصرف على الصادرات و على الواردات.

و يمكن حصر أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث في النقاط التالية:

- ✓ تبين لنا أن سعر الصرف يتم من خلاله مبادلة عملة بعملة أخرى في نطاق التجارة الخارجية و هذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى.
- ✓ تعتمد صادرات الجزائر في أغلبها على منتج وحيد ألا و هو البترول و هذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثانية.
- ✓ كما يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف إلى إجراء تحسينات وكذا إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات و علاج مختلف إختلالاته ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثالثة.

توصيات تخص الدراسة :

بعد إستعراض مختلف المقاربات و الأفكار النظرية , و الدراسة التطبيقية وبعد إستخلاص البحث في ظل إشكالية و فرضيات البحث, يمكننا إقتراح جملة من التوصيات , نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على كل من الإقتصاد و التجارة الجزائرية, ويمكن أن نوردها كما يلي :

- ضرورة الانتباه لتقلبات أسعار صرف العملة للتدخل بالطريقة المناسبة.
- العمل من أجل قابلية تحويل الدينار إلى المستوى الدولي.
- التحكم في الكتلة النقدية ومحاربة السوق الموازي من خلال تقريب سعر الصرف الإسمي مع الموازي.
- يجب إتباع سياسة مالية مناسبة بشكل يضمن إستقرار سعر الصرف.
- يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي و الأكثر تأثير على أسعار الصرف.
- بناء إقتصاد قائم على تنويع النشاطات في مختلف المجالات من خلال تشجيع الأفراد في الإستثمار في مجالات قد ترجع بفائدة على الإقتصاد.
- إعادة هيكلة القطاع الصناعي والإعتناء بتطوير صناعة الطاقة إعتبارا لمساهمتها في إنعاش الإقتصاد .

قائمة المراجع

أولا : الكتب :

1- السيد محمد أحمد السريتي , **التجارة الخارجية** , الدار الجامعية , الإسكندرية , 2008

2- جمال الدين العويسات , **العلاقات الإقتصادية الدولية و التنمية** , طبعة 1 , دار هومة للطباعة و التوزيع , الجزائر دون تاريخ

3- حسام علي داود و آخرون , **إقتصاديات التجارة الخارجية** ط1 , دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان 2002

4- رعد حسين الصرن , **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** ج1 دار الرضا للنشر , دمشق 2000

5- صلاح الدين ناسق , **تطور التجارة الدولية** , مكتبة عين الشمس القاهرة , مصر 1974

6- عبد الباسط وفا , **سياسة التجارة الخارجية** , دار النهضة العربية , القاهرة 2000

7- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي , **سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الإقتصادية** , دار الصفاء للنشر و التوزيع , عمان , الطبعة الأولى 2011

8- عبد الهادي عبد القادر سويفي , **التجارة الخارجية** , كلية التجارة , جامعة ظاسيوط 2008

9- محمد دويرا , **الإقتصاد الدولي** , دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع , الإسكندرية , مصر 1999

10-هوشيار معروف , **تحليل الإقتصاد الدولي** , دار جرير للنشر و التوزيع , الأردن 2006

ثانيا : الرسائل و الأطروحات الجامعية :

1- بربري محمد الأمين , **الإختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية دراسة حالة الجزائر** , أطروحة الدكتوراه , جامعة الجزائر 20113

2- بغداد زيان , **تغيرات سعر الصرف اليورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية**, أطروحة ماجيستير, جامعة وهران, الجزائر 2012/2011

3- حميدات عمر , **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر** , أطروحة ماجيستير, جامعة الجزائر 2011/2010

4- درقال يمينة , **دراسة تقلبات أسعار الصرف** , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير , جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان, الجزائر 2011/2010

5- دوحي سلمى , **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر** , أطروحة مقدمة انيل شهادة الدكتوراه ,جامعة محمد خيضر بسكرة , الجزائر 2015/2014

6- زرافة محمد , **أثار تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية دراسة حالة الجزائر** , أطروحة لنيل شهادة الماجيستير ,جامعة بلقايد أحمد محمد 2– وهران

7- زيرمي نعيمة , **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق** , مذكرة ماجيستير غير منشورة, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

8- عبد الجليل هجيرة , **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري , دراسة حالة الجزائر 2012/2011** أطروحة ماجيستير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

9- فيصل لوصيف , **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الإقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012** مذكرة ماجيستير غير منشورة جامعة سطيف 2012-2014.

10-دراسة الداوي اليامنة, **أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر , جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر (2015-2016) , و التي طرحت الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف على التجارة الخارجية ؟**

ثالثا : المواقع الإلكترونية :

http : // www.banquemondiale.org /

http : // www.OPEC.org /

الملاحق

الملحق رقم (01):

جدول(2_3): نتائج تقدير النموذج الأول لسعر الصرف على الصادرات

Dependent Variable: EX
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 11:05
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	298.7532	80.20141	3.725036	0.0025
E	-2.271237	0.706017	-3.216971	0.0067
GDP	-0.700305	0.195795	-3.576722	0.0034
PP	3.721915	0.339123	10.97511	0.0000

R-squared	0.970553	Mean dependent var	211.8641
Adjusted R-squared	0.963758	S.D. dependent var	93.32301
S.E. of regression	17.76618	Akaike info criterion	8.794794
Sum squared resid	4103.282	Schwarz criterion	8.990845
Log likelihood	-70.75575	Hannan-Quinn criter.	8.814282
F-statistic	142.8261	Durbin-Watson stat	1.663594
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (02)

:

Dependent Variable: IM
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 11:12
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-128.4548	56.10635	-2.289488	0.0394
E	1.005117	0.493907	2.035031	0.0628
GDP	4.625021	0.136972	33.76614	0.0000
PP	-4.977335	0.237240	-20.98018	0.0000

R-squared	0.992940	Mean dependent var	276.3600
Adjusted R-squared	0.991311	S.D. dependent var	133.3299
S.E. of regression	12.42865	Akaike info criterion	8.080210
Sum squared resid	2008.129	Schwarz criterion	8.276261
Log likelihood	-64.68179	Hannan-Quinn criter.	8.099698
F-statistic	609.4369	Durbin-Watson stat	2.880138
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (03):

GDP	PP	IMP	EXP	E	ANNEE
54.79	28.72	100.00	100.00	118.18	2000
54.74	24.71	114.69	86.84	121.95	2001
56.76	24.83	142.00	85.33	113.13	2002
67.86	28.82	137.26	105.14	1301.92	2003
85.33	38.32	172.02	142.09	102.30	2004
103.20	54.58	183.04	208.80	97.76	2005
117.03	66.02	183.56	247.89	97.73	2006
134.98	74.66	206.82	273.08	96.43	2007
171.00	98.60	268.88	359.93	100.70	2008
137.21	62.16	309.39	205.04	99.49	2009
161.21	80.25	322.21	258.96	100.00	2010
200.02	112.89	331.11	333.57	99.44	2011
209.06	111.52	381.68	326.20	104.86	2012
209.75	109.44	422.66	294.92	103.34	2013
213.81	99.62	459.07	285.44	105.48	2014
165.87	52.82	490.67	157.36	100.97	2015
115.05	44.21	473.06	131.10	99.52	2016

الملـخـص:

يعالج موضوع هذه الدراسة اشكالية العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و أثرها على التجارة الخارجية الجزائرية بشقيها الصادرات و الواردات وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي يمكن لها تجسيد الأثر الكمي لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2016 ، وتبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و الواردات و علاقة عكسية بين سعر الصرف و الصادرات

بحيث ارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي إلى إرتفاع الأسعار النسبية لسلعها المحلية الأمر الذي يؤدي لإرتفاع أسعار صادراتها قياسا بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية , كما يؤدي إرتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض الصادرات ,وهذا يفضي إلى إختلال شروط التبادل التجاري وذلك بسبب اعتماد واردات تلك الدول على السلع الاستهلاكية التي لا يتوفر بديل محلي لها , الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو في تلك الدول.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف , التجارة الخارجية الجزائرية , الصادرات , الواردات.

Résumé :

L'étude aborde la problématique de la relation entre les fluctuations des taux de change et leur impact sur le commerce extérieur Algérien, exportation et importation, en formulant un modèle standard (MMR) qui reflète l'impact quantitatif du taux de change du dinar algérien sur le commerce extérieur. La période de 2000 à 2016. Les résultats de cette étude indiquant qu'il existe une relation entre le taux de change et la balance commerciale.

Mots – clés : taux de change, commerce extérieur, exportations, importation, prix de pétrole, produit intérieur brut PIB